الأمم المتحدة

# الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٩
المعقودة يوم الثلاثاء
١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

## محضر موجز للجلسة التاسعة

الرئيس : السيد المنتصر (الجماهيرية العربية الليبية)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٣ من جدول الاعمال : خطة المؤتمرات (تابع)

البند ١٠٧ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الاعمال : تخطيط البرامج (تابع)

المناقشة العامة

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/46/SR.9
7 November 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91 56544 (٩١)٢٢٧ث

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

البند ١٣٣ من جدول الاعمال : خطة المؤتمرات (تابع) (A/46/32)

١ - السيد ايرومبا (أوغندا) : قال إن ادارة شؤون المؤتمرات تضطلع بدور خاص في تأمين جعل الامم المتحدة تفي بدورها الاساسي المتمثل في تنسيق العمل الدولي من خلال الحوار . ويفرض بزوغ فجر نظام عالمي جديد على الدول الاعضاء التداول بشأن الاعمال الرامية الى النهوض بالمصالح المشتركة . ويتسم توفير خدمات المؤتمرات في الوقت المناسب باهمية حيوية في ذلك المسعى ، الذي سيؤول الى خيبة الأمل ، اذا ما تعرضت موارد شؤون المؤتمرات لاقتطاعات جذرية عشوائية .

٢ - وقال أيضا إن توفر خدمات المؤتمرات الكافية واستخدامها بكفاءة هما الشغل الشاغل لجميع الدول الاعضاء . فوفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٣/٤٣ ، ينبغي للجنة المؤتمرات أن تواصل تقديم التوجيه السياسي الضروري لجميع الهيئات أو البرامج التي تستخدم خدمات المؤتمرات الممولة من الميزانية العادية . ويكمن الدور الاساسي للجنة في تسهيل الحوار بين الدول الاعضاء من خلال توفير خدمات مؤتمرات كافية ؛ ولا ينبغي لها أن تسمح لنفسها بأن تستعمل أداة لعرقلة الحوار أو إحباطه . وفي هذا الصدد ، يؤكد وفد بلاده مرة أخرى على التفاهم الذي تم التوصل اليه بشأن اعتماد الفقرة ٤ (ج) من القرار ٢٢٣/٤٣ باء الذي يفيد بأنه ليس للجنة المؤتمرات دور في الميزانية .

٣ - وأعلن أن وفد بلاده يؤيد التوصية الواردة في الفقرة ٢٩ من تقرير اللجنة التي تنص على أنه ينبغي للجمعية العامة أن تطلب الى الهيئات الفرعية استعراض ما تحتاجه من اجتماعات . وقال إنه ينبغي بذل كل جهد لإتمام الاجتماعات ضمن الجدول الزمني المحدد ، وأن من المحتمل أن تقتضي الضرورة في بعض الحالات الى الإذن بعقد اجتماعات اضافية لتمكين إحدى اللجان من إتمام عملها . وقد وردت شكاوى لا داعي لها بشأن هذه الطلبات الشرعية . ولذا ينبغي أن تكفل الدول الاعضاء احترام مصالح الجميع . وألا تسمح باللجوء الى قطع تواريخ بعض الجلسات بغية ارجاء قرارات قد لا تكون في صالح بعض الوفود ، ولكنها ذات أهمية حيوية بالنسبة الى البعض الاخر .

٤ - وتابع يقول إن بلده كان ، على الدوام ، يشدد على أهمية المحاضر الموجزة من أجل ضمان فعالية تسيير الاعمال . وفي الوقت الذي قد يكون فيه من المفيد إلغاء

(السيد ايرومبا ، أوغندا)

المحاضر الموجزة كوسيلة لتخفيض الكلفة ، فلا ينبغي أن تفسر مثل هذه الخطوة على أنها مستصوبة أو أنها تعزز الكفاءة . وأشار الى أن وفد بلاده طلب في الدورة الخامسة والاربعين اجراء دراسة بشأن أثر عدم توفير المحاضر الموجزة في الكفاءة ؛ وقال إنه يأمل في أن تنتهي الدراسة قبل الدورة السابعة والاربعين . وفي الوقت ذاته ، فهو غير مقتنع بالاساس المنطقي الكامن وراء حرمان العديد من الهيئات الفرعية من المحاضر الموجزة . وهو يرحب في هذا الصدد بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩١/٢٩٥ ، الذي يطلب استعراض مسألة المحاضر الموجزة لجميع هيئاته الفرعية خلال دورته العادية في عام ١٩٩٣ . وهو يعتبر أن هذا القرار يُبطل توصية لجنة المؤتمرات الواردة في الفقرة ٦٢ من تقريرها .

٥ - واستطرد قائلا إنه ينبغي مواصلة مراعاة المرونة في تطبيق تحديد حجم التقارير ب ٣٢ صفحة . أما فيما يتصل بمبدأ العمل على أساس فترة السنتين ، فإن وفد بلاده كان على الدوام يشكك في الادعاء بأن هذا المبدأ يحسن الكفاءة . وفي الواقع فإن العمل على أساس فترة السنتين يؤدي فقط الى تقلص الفرصة المتاحة أمام الدول الأعضاء لاجراء مشاورات بشأن بعض المسائل الرئيسية . وذكر في ذلك على سبيل المثال أن مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة تعرض الى ضغط بشأن تنظيم أعماله على أساس مبدأ فترة السنتين ، ولكنه أُجبر على تشكيل لجنة من الممثلين الدائمين تجتمع في غيابه ، علما بأن هذه اللجنة ذاتها تتطلب خدمات مؤتمرات . وقد يكون تنظيم الاجتماعات على أساس فترة السنتين مناسبا ، ولكنه غير مستصوب ؛ وعلى أي حال فهي مسألة من شأن الهيئة المعنية أن تبت فيها . ذلك هو المنظور الذي يرى به وفده التوصية الواردة في الفقرة ١٤ من تقرير لجنة المؤتمرات .

٦ - أما فيما يتصل بعدم التقيد ، في فترة ما بين الدورات بالجدول الزمني للمؤتمرات المصادق عليه ، ينبغي أن تضمن توصيات اللجنة الواردة في الفقرات ٧٧ (ب) (ت) و ١٣٨ من تقريرها ، إبلاغ جميع أعضاء اللجنة بأية مقترحات من هذا النوع ، تنطوي على آثار في الميزانية البرنامجية .

٧ - أما بالنسبة الى توفير خدمات المؤتمرات للهيئات والبرامج بموجب الميزانية العادية ، قال إنه لا بد من الملاحظة بأن الهيئات المعنية تهتم ، بصورة رئيسية ، بأنشطة التنمية . وذكر أن وفد بلاده حذّر من محاولة إعادة توجيه موارد تلك الهيئات من التنمية الى تغطية خدمات المؤتمرات لاجتماعاتها . ولضمان استمرار التركيز على

(السيد ايرومبا ، أوغندا)

الانشطة الميدانية ، ينبغي مواصلة تمويل خدمات المؤتمرات للاجهزة المعنية ، من الميزانية العادية .

٨ - وتكلم بعد ذلك عن الاستثناءات من القسم الاول ، الفقرة ٧ ، من قرار الجمعية العامة ٣٤٣/٤٠ ، فقال إن لوفد بلاده تحفظات هامة على الجملة الاخيرة من الفقرة ١٠١ من تقرير لجنة المؤتمرات بسبب نتائجها البعيدة المدى . وكما يقال فإن فرض دكتاتورية الاقلية ليس أقل من رفض استبداد الاغلبية . وذكر من ذلك على سبيل المثال استخدام النهج المشار اليه في الفقرة ١٠١ ، لعرقلة أعمال اللجنة المخصصة للمحيط الهندي .

٩ - وذكر أن وفد بلاده يرحب بالتحسينات التي أدخلت على منهجية تقييم استخدام موارد خدمة المؤتمرات ، على نحو ما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٣٣٨/٤٥ ألف . بيد أنه ينبغي ملاحظة أن الضرورة تقتضي ، في بعض الاحيان ، رفع الاجتماعات لاجراء مشاورات حتى يتم التوصل الى قرار .

١٠ - وقال إنه يشاطر لجنة المؤتمرات رأيها في أن لإصدار الوثائق في الوقت المناسب أثرا هاما في دقة الاستخدام والتخطيط ، وإنه يؤيد إدخال مؤشر جديد في المنهجية بشأن اصدار الوثائق في الوقت المناسب . وفي حين أن وفد بلاده يلاحظ أن متوسط معدل الانتفاع بهذه المنهجية ارتفع الى ٧٨ بالمائة ، فإنه يعتقد أن عدم ادماج بعض العناصر الهامة ، مثل حسن التوقيت ، في المنهجية يفقدها موثوقيتها ، وأنه لا ينبغي بالتالي إيلاؤها أهمية مفرطة . وفي هذا الصدد فهو يحث الامانة العامة على الانضمام الى قاعدة الستة أسابيع لإصدار الوثائق .

١١ - وركز ، في معرض تعليقه على تطبيقات التكنولوجيا الجديدة لخدمة المؤتمرات ، على أهمية التطبيق المتوازن للتكنولوجيا الجديدة في كامل المنظومة ، بما في ذلك اللجان الاقليمية . وينبغي ، بوجه خاص ، تمكين البلدان الاقل نموا من الحصول على التكنولوجيا التي تم إدخالها في مجال خدمات المؤتمرات . وذكر أنه يرحب بالإشارة التي وردت بإحراز تقدم في تحسين خدمات المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٤٨/٤٥ باء (القسم الثاني ، الفقرتان ٥ و ٦) .

(السيد ايروميا ، أوغندا)

١٢ - واختتم بيانه قائلا إن وفد بلاده يعترف بأهمية خدمات المؤتمرات في عمل الامم المتحدة ويقدر عمل موظفي ادارة شؤون المؤتمرات لتفانيهم في خدمة الامم المتحدة ، بالرغم من العوائق المالية التي تتعرض لها الادارة . وإنه على يقين من أنه سيتم التصدي لمعالجة مشاكل الادارة في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ .

١٣ - السيد شابيروناغاران (سنغافورة) : قال إن وفد بلاده يؤيد استخدام التكنولوجيا القائمة على الحاسوب ، من أجل تحسين كفاءة المنظمة ، على أساس أن يتم تطبيقها بالتساوي ، في جميع هيئات المنظومة . ونظرا للنفقات التي تترتب عليها ، ينبغي الاقتصار فقط على استخدام التكنولوجيا التي تمت تجربتها واختبارها . كما ينبغي للمنظمة أن تقوم بإجراء تحليل طويل المدى للتوفير في القوى العاملة المرتبط بالتكنولوجيا الجديدة . وأعرب عن قلق وفد بلاده لأن نظم الحواسيب المستخدمة في برنامج الامم المتحدة الانمائي ليست ، على ما يبدو ، مواتمة مواءمة تامة . وقال إن الفشل في تحقيق الاندماج الكامل سيؤدي الى زيادة حجم العمل وارتفاع الكلف اللازمة لصيانة الانظمة ، في حين أن الإحجام عن وضع مسألة المواءمة موضع الاعتبار سيزيد من صعوبة ادماج النظم في مرحلة لاحقة . وسأل عن الخطوات التي اتخذتها المنظمة لإسناد مهمة إدخال التكنولوجيات الجديدة الى هيئة مركزية .

١٤ - السيد دانكوا (رئيس لجنة المؤتمرات) : قال إنه ، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٣٢/٤٣ باء ، طُلب من لجنة المؤتمرات اصدار توصية بمشروع جدول زمني يرمي الى تلبية احتياجات الامم المتحدة وضمان الاستخدام الارشد لموارد خدمة المؤتمرات . وأوضح أن الجمعية العامة ترى أنه ليس للجنة المؤتمرات أية سلطة بموجب هذا القرار ، لتجاوز المقررات المتعلقة بالاجتماعات المقررة من قِبَل الاجهزة التشريعية . وفي ضوء هذه القيود التشريعية ، فإن أي ادعاء بأن اللجنة غير فعالة ، ادعاء ، يبدو في غير محله . وذكر أن مسألة منهجية تقييم استخدام موارد خدمة المؤتمرات ترتبط بولاية لجنة المؤتمرات . وقد اعترفت اللجنة بمواضع قصور المنهجية الحالية وهي بصدد اختبار منهجية جديدة لفترة ثلاثة أعوام ابتداء من عام ١٩٩٠ .

١٥ - وأشار الى أن اللجنة استعرضت ٤٣ دورة عقدتها هيئات حكومية دولية في عام ١٩٩٠ ، بلغ معدل عامل انتفاع ٢٩ منها ٧٥ في المائة أو أكثر حسب رقم المؤشر .

(السيد دانكوا)

وينبغي للجمعية العامة النظر في الطريقة التي يمكن بها تشجيع الهيئات الباقية على بلوغ ذلك المؤشر .

١٦ - وفيما يتصل بطلبات الهيئات الفرعية عقد اجتماعاتها خلال الدورة العادية للجمعية العامة ، قال إن اللجنة قد إذنت لثمان من تلك الهيئات بالاجتماع في المقر أثناء الدورة السادسة والاربعين . وأبلغت ثلاث هيئات أخرى اللجنة بحاجتها الى الاجتماع بصفة دورية خلال السنة ، بما في ذلك أثناء الجمعية العامة ، لرصد التطورات الحاصلة في مجالات اختصاصها . وأوضح في هذا الصدد أن اللجنة استعرضت كل طلب من منطلق الجدوى . وقال إن ظروف الهيئات الفرعية قد تستدعي الاجتماع خلال الجمعية العامة ، ولكن اللجنة أشارت على الهيئات المعنية بإعادة تقييم برامج عملها حتى تتمكن من ترتيب الاجتماعات العادية في موعد مبكر من السنة . وهي لا تسعى بذلك للحد من الحصول على خدمات المؤتمرات ، ولكنها مضطرة الى تقرير مدى الحاجة الى الاستثناءات . وبناء على ذلك ، فإن التوصيات الواردة في تقريرها تتضمن أيضا توجيهات عامة عن السبل الكفيلة بتفادي إحداث قلقلة في برنامج الاجتماعات . وبإيجاز فقد أجرت اللجنة تحليل خبير لكل طلب ، واضعة في اعتبارها ولايتها الخاصة بها وولايات الهيئات الفرعية المعنية .

١٧ - وأوضح أن اللجنة قد اتبعت نهجا مماثلا في دراستها لطلبات تمديد الدورات العادية . ووافقت على أربعة من هذه الطلبات في عام ١٩٩١ ، وردت اليها من لجنة الشركات عبر الوطنية ، ومجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ولجنة البرنامج والتنسيق ، واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية . ونظرا الى أنه لم يتم اختتام أي من الدورات المعنية ، كان الاعتبار الاهم في هذا الصدد هو البحث عن أفضل سبل للاستجابة الى هذه الطلبات . فعلى سبيل المثال ، قد توصم اللجنة بعدم الشعور بالمسؤولية اذا أنكرت على لجنة البرنامج والتنسيق تمديدا لفترة ثلاثة أيام فقط لكي تتحمل المنظمة نفقات اضافية لدورة أخرى ربما كانت لفترة أسبوع لكي تتمكن لجنة البرنامج والتنسيق من إنهاء أعمالها .

١٨ - وأشار الى أنه ورد أيضا اقتراح بإمكانية عقد لجنة المؤتمرات دورة موضوعية كل سنتين ، إلا أن ذلك قد يؤدي الى عقد دورة تمتد الى فترة أكثر من مجموع عدد الجلسات الحالية . ومن شأن أي تغيير من هذا القبيل أن يؤثر كذلك على ملاحيات

(السيد دانكوا)

اللجنة ، التي تتطلب منها إبلاغ الجمعية العامة بذلك سنويا ، فضلا عن تأثيرها على التناوب السنوي لأعضائها . لذلك فإن الاقتراح يبدو سابقا لأوانه .

١٩ - وأضاف قائلا إن المطالبة بإلقاء نظرة خارجية جديدة على ادارة شؤون المؤتمرات قد وردت لأن مقترحات الادارة بشأن مسائل مثل الميزانية البرنامجية عولجت داخل الادارة والأمانة العامة دون أن تنظر فيها هيئة حكومية دولية لها صفة إشرافية . وقد أصدرت ادارة شؤون المؤتمرات ورقة غير رسمية تلخص التعليقات التي أبديت بشأن هذا الموضوع في الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة ، عندما أيدت عدة وفود الرأي القائل بأنه يمكن للجنة شؤون المؤتمرات أن تضطلع بدور رائد وربما يكون بالإمكان انشاء فريق عامل لتحقيق الغرض . وتبين للجنة المؤتمرات الآن أن الولاية المسندة اليها من الجمعية العامة تخولها الاضطلاع بمثل هذا الدور الإشرافي وأن هذه الولاية تحدد موقعها في الاستعراض على أساس أنها "الولّي" الحكومي الدولي لادارة شؤون المؤتمرات . وبذلك تستفيد الادارة من ذلك النوع من استعراض برنامجها ، الذي تحصل عليه وحدات أخرى في الأمانة العامة من لجنة البرامج والتنسيق . وقررت اللجنة مراجعة الادارة عند الاقتضاء . وكخطوة أولية ، في هذا الصدد ، نظرت في وثائق أداء البرامج ، والميزانية البرنامجية ، والخطة متوسطة المدى . كما وضعت في الفقرة ١٢٣ من تقريرها ، قائمة بالمجالات التي تبينها الأمانة العامة والتي قد تتطلب استعراضا اضافيا . وبذلك لبت اللجنة معظم الحاجة الى القاء نظرة خارجية جديدة من قِبَل اللجنة . ولإعادة الأمور الى نصابها ، سيتم اصدار تصويب بشأن صياغة الفقرة ١٢٤ من تقرير اللجنة .

٢٠ - وقال في ختام بيانه أنه يود أن يسجل امتنانه لوكيل الأمين العام لشؤون المؤتمرات والمهمات الخاصة وموظفيه لتعاونهم معه ، وشكر لأعضاء اللجنة الخامسة لاهتمامهم الصادق بالعمل الذي تضطلع به لجنة المؤتمرات .

٢١ - السيد فيزنر (وكيل الأمين العام لشؤون المؤتمرات والمهام الخاصة) : قال إن إدارة شؤون المؤتمرات ما زالت ملتزمة تماما بعملية التنشيط والإصلاح التي بدأها منذ خمس سنوات فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى (فريق الثمانية عشر) . وفي إطار هذه العملية ، اتبعت الإدارة توجيهات لجنة المؤتمرات التي تشمل ولايتها ضمان "الاستخدام الأمثل لمرافق وخدمات المؤتمرات" . كما أنها ملتزمة باستعراض خدمات

(السيد فيزنر)

المؤتمرات الذي اقترحه الأمين العام في تقريره النهائي عن تنفيذ القرار ٤١/٢١٣ (A/44/222) ، وهي بالتالي ترحب بقرار لجنة المؤتمرات في عام ١٩٨٩ بالمشاركة في عملية الاستعراض . ومن المشجع أن أعضاء اللجنة الخامسة طلبوا في الدورة الرابعة والاربعين إلى لجنة المؤتمرات القيام بدور ريادي وحيوي في عملية الاستعراض . وقد عملت الإدارة مع لجنة المؤتمرات لتحديد المجالات المقرر النظر فيها .

٢٢ - وإلى جانب لجنة المؤتمرات ، قامت أيضا عدة كيانات خارجية أخرى بعمليات استعراض للإدارة ، مما أخضع الإدارة لأشد تمحيص شهدته إدارات الأمانة العامة . فقد كانت موضوع ١٢ دراسة أجرتها وحدة التفتيش المشتركة ، وهي مستعدة للتعاون مع وحدة التفتيش المشتركة لتحديث هذه الدراسات أو الاضطلاع بدراسات جديدة ، وفقا لاقتراحات قدمها عدد من الوفود . بالإضافة إلى ذلك ، أجرت الدائرة الاستشارية التنظيمية ست دراسات تنظيمية وقام مراجعو الحسابات الخارجيون والداخليون بالعديد من عمليات التفتيش ، بما في ذلك عمليات مراجعات شاملة لحسابات الإدارات خلال فترة السنتين الراهنة والسابقة على حد سواء . وقد استخدمت الإدارة أيضا مستشارين في مواضيع مثل مبيع المنشورات ومشاريع المبتكرات التكنولوجية . وبيّنت هذه الدراسات الخارجية أنها مفيدة جدا في مجالات محددة من الابتكار التكنولوجي ، ومن الممكن مواصلتها ضمن الموارد المحدودة .

٢٣ - واكتملت جميع هذه الاستعراضات بدراسات أجرتها الجمعية العامة بواسطة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة وتناولت مسائل مثل توحيد خدمات المؤتمرات في فيينا ، وتنفيذ مشروع القرص البصري ، واحتياجات المنظمة من الطباعة ، واستعراض الخدمات اللغوية في اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، والاجزاء التي تخص الإدارة من تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٤١/٢١٣ ، وبرنامج الابتكارات التكنولوجية .

٢٤ - وقد طلبت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وضع تقرير (قدمه الأمين العام فعلا في عام ١٩٩٠) عن أثر التكنولوجيات الجديدة في معايير عبء عمل موظفي خدمات المؤتمرات . وكانت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد وجّهت أصلا طلبا إلى الأمين العام بشأن عبء العمل وغير ذلك من البيانات المقرر استخدامها عند تقييم الآثار المالية للاجتماعات ، وأدى وضع احتياجات موحدة من الموظفين اللازمين لخدمات المؤتمرات بالنسبة للاجتماعات إلى ما يسمى عموما "معايير عبء العمل" . وفي عام ١٩٩٠ ، رفعت الجمعية العامة معايير عبء عمل موظفي تجهيز النصوص ٣٠ في

(السيد فيزنر)

المائة ، وحددت معايير لموظفي الاستنساخ في نيويورك وجنيف . ولاحظت من القرار ٤٥/٢٤٨ ألف أن معايير عبء العمل المنقحة خطوة أخرى نحو تعزيز إنتاجية موظفي خدمة المؤتمرات ، بما في ذلك التحسينات التي تحققت بتطبيق التكنولوجيات الجديدة . وموظفو خدمات المؤتمرات هم الفئة الوحيدة في المنظمة التي استعرضت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والجمعية العامة معايير عبء عملها ووافقت عليها .

٣٥ - ومضى قائلا إن الإدارة قدمت أيضا إلى الاجتماع المشترك بين الوكالات المعني بترتيبات اللغات والوثائق والمنشورات اقتراحا لوضع معايير لعبء العمل في مجمل منظومة الامم المتحدة . وقد شكل الاجتماع فريقا عاملا لهذا الغرض ، وسوف تقدم الامانة العامة تقريرا بشأن النتائج إلى لجنة التنسيق الإدارية والجمعية العامة خلال دورتها المقبلة .

٣٦ - وتابع يقول إن عددا من الوفود أعربت عن اهتمامها بأثر برنامج الابتكارات التكنولوجية في عمل الإدارة ، وإن ممثل أوغندا سأل لتوه عن المقترحات الخاصة باللجنة الاقتصادية لافريقيا . وبالنسبة لهذه النقطة بالذات ، يجري إعداد تقرير استجابة للقرار ٤٥/٢٤٨ ؛ وإلى جانب برنامج الابتكارات التكنولوجية ، تجري حاليا مناقشات بشأن تدريب المترجمين في اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وسوف يُقدم تقرير بهذا الشأن إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية . أما مسألة تكافؤ نظم الحواسيب التي أثارها لتوه ممثل سنغافورة ، فسوف تعالج من جديد في التقرير المتعلق بمشروع القرص البصري المقرر تقديمه إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وإلى اللجنة الخامسة . وقد أعربت الإدارة عن بالغ قلقها إزاء هذه القضية ، وهي تسعى إلى ضمان تكافؤ نظمها للحواسيب مع النظم الاخرى . كما عولج هذا الامر في الدورات الأخيرة التي عقدها الاجتماع المشترك بين الوكالات المعني بترتيبات اللغات والوثائق والمنشورات .

٣٧ - وبالإضافة إلى تعزيز نوعية الخدمات ، قللت الابتكارات التكنولوجية مستوى الموارد اللازمة . وعلى سبيل المثال ، أمكن تخفيض الموارد من ملاك موظفي وحدات تجهيز النصوص ٥٩ وظيفة - أي ٣٠ في المائة من الملاك الإضافي - في أواخر عام ١٩٨٩ ، وحدث ٨ في المائة من هذا التخفيض قبل أن يقدم فريق الشمانية عشر توصياته ؛ وعلاوة على ذلك ، انخفضت المساعدة المؤقتة للجمعية العامة من ٨١ وظيفة إلى ٤٨ وظيفة - أي أكثر من ٤٠ في المائة - حتى ذلك التاريخ .

(السيد فيزنر)

٣٨ - وقد نشأت أيضا عن الابتكارات التكنولوجية مدخرات هامة في المواد . وعلى سبيل المثال ، أتاح إنشاء نظام آلي لصنع الكليشيهات في مرافق الاستنساخ ادخار نحو ١٠٠ ٠٠٠ دولار كل فترة سنتين في الورق واللوازم ذات الصلة ، وإلغاء ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة وزيادة الإنتاجية بنحو ٥٠ مليون صفحة مطبوعة . وبالمثل ، فإن زيادة تطوير القدرة الداخلية على صف الحروف الكترونيا وعلى الإنتاج الالكتروني لمواد رسم الخرائط وأعمال التلوين وأغلفة المنشورات ، قللت كثيرا من اللجوء إلى الخدمات الخارجية لصف الحروف والطبع في نيويورك .

٣٩ - وعليه ، فإن المجالات التي دخلتها الابتكارات التكنولوجية تماما تركت أثرا كبيرا في فعالية التكاليف . والعكس من ذلك في المجالات التي قاعدة حوسبتها معدومة أو محدودة ، فالارباح الناشئة عن ازدياد فعالية التكاليف فيها أقل احتمالا . وفي هذا الصدد ، يبين الجدول ١ من تقرير الامين العام عن حالة الابتكارات التكنولوجية في الامم المتحدة (A/C.5/46/1/Corr.1) أن متوسط نسبة الحواسيب الشخصية إلى الوظائف بلغ ٠,٦٦ في المقر . وأن المعدل في إدارة شؤون المؤتمرات (وهو ٠,٤١) يقل كثيرا عن المتوسط الموجود في المقر . ومن الواضح أن الارباح الممكن تحقيقها بإدخال التكنولوجيا تتطلب استثمارا في التكنولوجيا ذاتها ، وفي التدريب على الاستخدام الامثل لها .

٣٠ - وقال إن الإدارة ممتنة لاستمرار الدعم والاهتمام من اللجنة لعملها ، وسوف تأخذ في الاعتبار كل التعليقات المقدمة خلال المناقشة . وقال إن الإدارة ستظل ملتزمة ببلوغ الاهداف المحددة لخدمات المؤتمرات .

٣١ - السيد ناصر (مصر) : قال إن النقطة التي أثارها وفده فيما يتعلق بالدراسة التي تجريها لجنة المؤتمرات للابواب متصلة بذلك في الميزانية البرنامجية المقترحة لقيت تجاهلا . وبالرغم من أن وفده لا يعارض في أن تقوم اللجنة بدور في عملية الميزنة ، إلاّ أنه يود الإشارة إلى أن ولاية اللجنة مبينة في قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٤٣ باء ، وأن جزءا لا يتجزأ من هذا القرار هو اعتبار أن القرار لا ينطوي على أي تصور يقضي بأن تُسند إلى اللجنة سلطة تجاوز المقررات المتخذة بشأن برامج أو اجتماعات ، أو القيام بدور في عملية الميزنة . ورأي الاغلبية هو أن تعمل لجنة المؤتمرات ضمن الحدود التي وضعتها الجمعية العامة في القرار ، ما لم تقرر الجمعية العامة غير ذلك . وبالتالي ، فهو يسأل هل يتمشى نظر اللجنة في أبواب من

(السيد ناصر ، مصر)

الميزانية البرنامجية المقترحة مع أحكام القرار ٢٢٣/٤٣ باء . وقال إنه يؤمن بأن هذا السؤال يستحق الإجابة ، وهو يأمل عدم اعتبار المناقشة العامة منتهية إلاّ بعد تقديم هذا الجواب .

٣٢ - السيد ايتوكت (أوغندا) : قال إن وفده يؤيد تماما تعليقات الوفد المصري . وأعرب عن شكره لوكيل الأمين العام لإيضاحه النقطة التي أشارها وفده بشأن الفقرتين ٥ و ٦ من الفرع ثانيا من قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٤٥ باء . ولاحظ أن وفده شدد على أهمية ضمان استفادة جميع البلدان ، ولا سيما أقل البلدان نموا ، من الاستعانة بالتكنولوجيا الجديدة . ومن الضروري تمكين أقل البلدان نموا من الاستعانة بأي تكنولوجيا تعتمدها إدارة شؤون المؤتمرات . وأعرب عن أمله في التطرق إلى هذا الجانب من المسألة .

٣٣ - السيد سباني (هولندا) : تحدث باسم الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ، فأشار إلى أنه سيصدر تصويب للفقرة ١٢٤ من تقرير لجنة المؤتمرات (A/46/32) . ولطالما أشارت الدول الاثنتا عشرة إشارة خاصة إلى تلك الفقرة في بياناتها ، مبرزة أنه لم يجر تقديم أية معلومات أخرى عن خطة الحصول على "نظرة خارجية جديدة" . وقال إن هذه الدول ستكون ممتنة لايضاح من قبل وكيل الأمين العام .

٣٤ - السيد دنكوا (رئيس لجنة المؤتمرات) : قال إن تصويب الفقرة ١٢٤ إنما يقصد منه مطابقة الصيغة للنص الذي وافق عليه أعضاء اللجنة ، وهو لا يغير أي شيء في المضمون .

٣٥ - ومضى يقول إنه بالرغم من كون طلب وفد هولندا كان موجها إلى وكيل الامين العام ، فهو يود التعليق عليه بنفسه . فصحيح أن الدول الاثنتي عشرة قد أعربت عن أملها في إصدار تقرير ، لكن ذلك الامل لم يكن سوى تعبير عن آراء مجموعة من الدول الاعضاء . وذكر أن الامانة العامة ، أو أية هيئة حكومية دولية ، إنما تتخذ إجراء بناء على قرارات أو مقررات . ولم تطلب الجمعية العامة إلى الامين العام ، في القرار ١٩٦/٤٤ ألف ، أن ينشر نتائج استعراض إدارة شؤون المؤتمرات ، بل دعت لجنة المؤتمرات إلى أن تضطلع بدور فيه .

(السيد دنكوا)

٣٦ - وردا على النقطة التي أشارها ممثل مصر ، تلا المتكلم نص التفاهم الذي أرفق بقرار الجمعية العامة ٣٣٢/٤٣ باء ، الذي بموجبه لا ينبغي اعتبار أن هناك أي حكم في الفقرة ٤ (ج) من مشروع القرار المذكور يخول لجنة المؤتمرات أي دور في عملية الميزنة أو سلطة تجاوز قرارات متخذة بشأن البرامج والاجتماعات والمؤتمرات المقررة حسب اللزوم من قبل الاجهزة التشريعية للامم المتحدة . على أنه لابد من تفسير الاختصاصات المحددة في الفقرة ٤ (ج) على ضوء القواعد المنظمة لتخطيط البرامج والرصد والتقييم ، التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ٣٣٤/٣٧ . والإجراء هو التالي : تقدم الهيئة الحكومية الدولية توصية إلى الجمعية العامة في جلسة عامة ؛ فإذا ما أقرتها الجمعية العامة ، توضع بصيغة قرار أو مقرر ؛ وتقوم الامانة العامة بتحويل ذلك القرار أو المقرر إلى برنامج ؛ ومن ثم تستعرض الهيئة الحكومية الدولية هذا البرنامج ، بموجب القواعد المنظمة للبرمجة ، للتحقق من أنه يعكس على نحو مناسب القرار أو المقرر المعني ؛ ثم تنظر فيه لجنة البرنامج والتنسيق ، المتاح لها تنسيق جميع البرامج ، إذ تستشرفها ناظرة إليها من منظور أعم ، مما يفيد أمورا منها الحد من الازدواج ؛ وأخيرا يحال البرنامج إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ، التي تنظر في تكلفته .

٣٧ - وأضاف ان الباب ٣٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، وهو برنامج خدمات - مع أن هذه الخدمات تقوم أساسا على قرارات هيئات حكومية دولية شتى - لا تستعرضه لجنة البرنامج والتنسيق ، وقد أدركت لجنة المؤتمرات أن بإمكانها أن تؤدي دورا مفيدا بتأمين أن هذا الباب يعكس قرارات مختلف الهيئات الحكومية الدولية المعنية . وهذا الدور ينسجم مع اختصاصاتها ، كما وردت في الفقرة ٤ (أ) من القرار ٣٣٢/٤٣ باء ، وبموجبها تسدي المشورة إلى الجمعية العامة بشأن جميع المسائل المتصلة بتنظيم المؤتمرات في الامم المتحدة . وأكد من جديد أن ليس هناك أي ازدواج أو خروج عن التفاهم المرفق بالقرار . ولا تسعى لجنة المؤتمرات إلى الاضطلاع بأي دور في الميزنة : فإن تكاليف البرامج تبقي مجال اختصاص اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية .

٣٨ - واستطرد قائلا إن الاشارة - في الفقرة ١٣٥ من تقرير اللجنة (A/46/32) - إلى إدخال تطبيقات التكنولوجيا الجديدة على سوية واحدة في الامم المتحدة ، إنما يقصد منها التعبير عن أنه من الاهمية بمكان ، نظرا إلى الحقيقة الاساسية المتمثلة بأن الموارد محدودة ، تجنب تخصيص مبلغ غير متناسب من هذه الموارد إلى وحدة بمفردها .

٣٩ - السيد سباني (هولندا) : قال إن الدول الاثنتي عشرة ستكون ممتنة لو رد على سؤالها وكيل الأمين العام نفسه .

٤٠ - السيد فيزنر (وكيل الامين العام لشؤون المؤتمرات والمهام الخاصة) : قال إنه يؤيد الرد الذي أدلى به رئيس لجنة المؤتمرات بالنيابة عنه ، وقد أحجم عن أن يضيف إليه شيئا حرصا على وقت اللجنة . على أنه يرى أن مصدرا محتملا لسوء التفاهم الذي وقف عليه يكمن في استعمال لفظة "خارجية" . ففي نظر وفد هولندا ، قد يكون معنى "خارجية" : من خارج الامم المتحدة ، أي كشيء قادم "من العالم الخارجي" . أما في نظر الأمانة العامة ، ولا سيما إدارة شؤون المؤتمرات ، فتعني "خارجية" من خارج الإدارة نفسها . وبذا ، فإن اللجنة الخامسة ولجنة المؤتمرات ووحدة التفتيش المشتركة والدائرة الاستشارية التنظيمية هي جميعا ، في نظر إدارته هو ، هيئات "خارجية" . وبالاضافة إلى الدور الذي تضطلع به لجنة المؤتمرات ، أجري ما يتجاوز ٣٠ دراسة في الفترة موضع البحث ، بالتعاون التام مع إدارة شؤون المؤتمرات ، وأجرت اثنتي عشرة منها وحدة التفتيش المشتركة ، وستا منها ، الدائرة الاستشارية التنظيمية وأجرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بضع دراسات ، وهي جميعا - في نظر إدارته - تعرض وجهة نظر "خارجية" .

٤١ - الرئيس : أعلن اختتام المناقشة العامة بصدد خطة المؤتمرات .

البند ١٠٧ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (تابع) (A/46/6/Rev.1 و A/46/7)

البند ١٠٨ من جدول الاعمال : تخطيط البرامج (تابع) (A/46/16 و Add.1 و A/46/173 و A/46/330) .

المناقشة العامة

٤٢ - السيد كاريا (فنلندا) : تحدث باسم بلدان الشمال الاوروبي الخمسة ، فأشار إلى أن الامم المتحدة كانت تعول بشكل متزايد ، في السنوات الاخيرة ، على التبرع لتمويل أنشطتها . وصافي الميزانية العادية ، البالغ ١,٩٦ بليون دولار لفترة السنتين المقبلة ، هو مبلغ صغير بالقياس إلى المهام الجسيمة التي يتوقع أن تضطلع بها المنظمة . ولإبراز ذلك من منظور جلي ، نذكر أن الميزانية العادية لسنة واحدة

(السيد كاريا ، فنلندا)

هي مساوية تقريبا للميزانية السنوية لليونيسيف ، أو لاقل من ٣ بالمائة من القيمة السنوية لصادرات الاسلحة على الصعيد العالمي . على أن تمويلها لا يزال مشكلة ، والحالة الآن أسوأ مما كانت عليه قبل ذلك بعقد . وعدم وجود نظام للاحتياطي يحظى بمقومات البقاء قد أعاق سير العمل في المنظمة . ومن غير المقبول ألاّ تكون البلدان الاعضاء مستعدة لتمويل تكاليف أنشطة الامم المتحدة . وبلدان الشمال الاوروبي تشاطر الامين العام قلقه إزاء خطورة الحالة ورأيه في ضرورة إيجاد حل دائم لمشكلة دفع الانصبة المقررة في حينها . وهي ترى أيضا أنه ينبغي معالجة مسألة توفير احتياطيات وافية في الدورة الجارية .

٤٣ - ومضى يقول إن بلدان الشمال الاوروبي توافق على معدل النمو الحقيقي المحتسب للميزانية العادية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ وتعتبر أن اقتراحات الميزانية لمنسجمة مع ما أقرته الجمعية العامة من أولويات . على أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أوصت بتخفيض النفقات المقترحة ٤٣,٤ مليون دولار ، أي ما يناهز ٢ بالمائة . وثمة بصورة دائمة مجال ، في كل إدارة كبيرة ، للترشيد والاقتصاد ، وذلك - على سبيل المثال - بتوزيع الموظفين والموارد توزيعا أجدى فعالية ، لكن وفود بلدان الشمال الاوروبي تعاني صعوبات جدية إزاء كثير من توصيات اللجنة الاستشارية بإجراء تخفيضات ، منها - مثلا - التخفيضات المتصلة بأنشطة مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ؛ وهي تجد من الصعب أيضا الموافقة على التخفيضات المقترحة ، المتعلقة بتعزيز مركز حقوق الإنسان والتخفيضات العامة في إطار الباب ٣ ، ولاسيما ما اتصل منها بالبحوث وجمع المعلومات . وهي تجد من العسير ، بالاضافة إلى ذلك ، الموافقة على التخفيضات الطائلة التي اقترحتها اللجنة الاستشارية في إطار الابواب ٣٣ دال و ٣٣ هاء ، و ٣٥ ، لان أنشطة الصيانة والتحسين موضع التخفيض هي مجزية ماليا ، في مألوف العادة ، على المدى البعيد .

٤٤ - ثم بين أن اقتراح اللجنة الاستشارية الرامي إلى تخفيض ١٥ مليون دولار بوجه عام ، على أساس ما يسمى أرصدة الاعتمادات غير الملتزم بها والالتزامات غير المصفاة (A/46/7 الفقرة ٣٣) ، هو اقتراح مثير للجدل . ولابد من مناقشة وافية لمختلف المسائل التي يثيرها . وتود بلدان الشمال الاوروبي أيضا الاستماع إلى آراء ممثلي الامين العام في نهج التناول هذا وفي آثار هذه التخفيضات .

٤٥ - وأردف أن ميزانية الامم المتحدة قد أصبحت أهزل بشكل ملحوظ في السنوات الاخيرة ، ولديها ، وفقا لبعض العمليات الحسابية ، أموال أقل بشكل ضئيل ، بالقيم

(السيد كاريا ، فنلندا)

الحقيقية ، مما كان لديها منذ ١٠ سنوات . وهناك أيضا إجراء ميزنة جديد ، يؤمن إعداد أفضل وفحصا أدق لاقتراحات الميزانية . وعلى ضوء ذلك ، فإن بلدان الشمال الاوروبي لا ترى أن معدل نمو مقداره صفر للميزانية ينبغي أن يكون الهدف ، في حين بات يسند إلى المنظمة باستمرار مهام جديدة . ومن الاهمية بمكان قصي أن تتمكن الامم المتحدة من التجاوب مع احتياجات سياسية تتغير وظروف تتبدل .

٤٦ - وتابع قائلا إن التبرع لا يمكن أن يوجد حلا للمشاكل المالية التي تعانيها المنظمة . والاموال الواردة من خارج الميزانية ، على أساس التبرع ، قد زادت زيادة كبرى على مدى السنوات . وهذا التمويل من خارج الميزانية يزداد أيضا في مجالات ، كانت تمول بالكامل في السابق من الانصبة المقررة للميزانية العادية . وينبغي عدم السماح باستمرار هذا الاتجاه ، لانه يجب أن يكون لتمويل أنشطة الامم المتحدة ذلك الاساس الاوطد ، الذي لا يمكن أن توفره سوى الانصبة المقررة . والطلب المتعاظم على التبرعات ، سيشير على نحو محتم مسألة توزيع أعباء تمويل الامم المتحدة بصورة أعدل على الدول الاعضاء فيها . وعلاوة على ذلك ، فالحاجة تدعو إلى مزيد من الوضوح في المسائل المتصلة باستخدام الاموال الخارجة عن الميزانية بالنسبة إلى الانشطة الممولة من الميزانية العادية . وبلدان الشمال الاوروبي تتطلع إلى صدور تقرير الامين العام عن استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية .

٤٧ - واختتم كلمته بقوله إن بلدان الشمال الاوروبي هي أكثر البلدان تبرعا إلى منظومة الامم المتحدة ، محسوبا للفرد ، إذ تقدم مبالغ طائلة لمختلف الصناديق والبرامج التطوعية ، وتدفع أكثر من ٣٠ بالمائة ميزانيات برنامج الامم المتحدة الإنمائي واليونيسيف . وهي على استعداد للاضطلاع بدور بناء في حل المشاكل التي تواجه اللجنة ، التي تشمل لا مسائل الميزنة المحض فحسب ، بل - بما قد يكون أهم - مسائل من قبيل تسديد كامل الانصبة المقررة في حينها ووسائل توفير الموارد اللازمة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥